S/PV.7728

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٧٢٨**

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد غيموليبكا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جايي
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد بيسشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/510)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1620011 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/510)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/580، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/510، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حظي مشروع القرار بـ ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) بشأن تجديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وذلك اقتناعاً منا بأهمية تقديم المجلس الدعم الكامل للعملية المختلطة من أجل إنجاز مهمتها وذلك في إطار ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) دون تغيير.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أن سيادة السودان ووحدة أراضيه أمران لا يجوز المساس بهما. كما ننتهز هذه الفرصة لنجدد دعمنا لجهود السودان الشقيق في إحلال السلام والاستقرار والتنمية في كافة ربوع إقليم دارفور. وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى تحسن الأوضاع الأمنية في معظم أنحاء دارفور. كما نشيد بالجهود الإيجابية التي تقوم بها حكومة الخرطوم للتسوية في دارفور وتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق الدوحة، وآخرها تنظيم الاستفتاء على الوضع الإداري للإقليم، كما أود الإشارة إلى التطورات السياسية الإيجابية التي قامت بها الحكومة السودانية وأهمها توقيع خريطة الطريق في نيسان/أبريل الماضي.

إن الوضع في دارفور الآن يختلف بشكل كبير عنه عشية إنشاء العملية المختلطة في عام ٢٠٠٧. وبالتالي، فإن بقاء العملية في الإقليم دون أفق محدد لإنهاء مهمتها أمر غير عملي. إذ يتعيّن التوصل إلى استراتيجية خروج واضحة للعملية يشارك في وضعها الاتحاد الأفريقي بشكل كامل، على أن تتضمّن معايير تفصيلية واضحة قابلة للقياس والتقييم الواقعي. وفي هذا الصدد، أودّ الإشادة بنشاط الفريق العامل المشترك

المعني بوضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة، والتقرير الصادر عنه في ٢٣ أيار/مايو والنتائج والتوصيات الواردة به والتي تهدف إلى تنفيذ معايير خروج العملية المختلطة، كما نؤكّد على ضرورة التركيز على تنمية دارفور وإعادة بناء الهياكل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية به، طبقاً لأولويات واحتياجات الحكومة السودانية والولايات الخمس.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا إذ نضع في اعتبارنا أهمية الدور المعزز للاستقرار للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فقد صوّت الوفد الروسي مؤيداً القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) بتمديد ولاية العملية المختلطة. ونتيجة للمشاورات المكثفة، تمكن أعضاء المجلس من تقديم نص متوازن بالقدر الكافي. وعلى وجه الخصوص، يجسدّ القرار حقيقة أن الحالة الأمنية في دارفور قد تحسنت تحسناً كبيراً في الآونة الأخيرة، وأن الهدوء النسبي يسود في أربع من الولايات الخمس في الإقليم. ولا توجد سوى جيوب منعزلة للمقاومة من جانب المتمردين في المنطقة الجبلية من جبل مرة في وسط دارفور.

وفي ظل تلك الخلفية، يجب أن نثير مسألة وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة. وبالنسبة لنا، إن حكماً هاماً من أحكام القرار هو الذي يكلف الأمين العام بتقديم توصيات بحلول تشرين الأول/أكتوبر بشأن النقاط المرجعية للعملية المختلطة. ويحدونا الأمل في أن تعكس التقارير المقبلة للأمانة العامة على نحو كامل الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل المشترك المكلف بوضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة.

إن التقرير الخاص للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي نُشر مؤخراً بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2016/510) لا يستوفي تلك المعايير على الإطلاق. وليس من قبيل الصدفة أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أبدى حماسة قليلة نسبياً لتلك الوثيقة. يتمثّل الفريق العامل المشترك بشأن دارفور بشكل ملائم آراء جميع الأطراف المهتمة بالحالة في دارفور ومختلف جوانب أنشطة العملية المختلطة، بما في ذلك البلد المضيف. وإذا أخذت الأمانة استنتاجات الفريق العامل ومقترحاته في الحسبان، فسيتفق ذلك تماماً مع المبادئ الأساسية لحفظ السلام.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا أن نتفق مع جميع أحكام القرار الذي اتخذ للتو. فعلى سبيل المثال، إننا لا نتشاطر على الإطلاق القلق الذي أعرب عنه إزاء الاستفتاء في دارفور. فأكثر من ٧٠ في المائة من الناخبين في المنطقة شاركوا في ذلك الاستفتاء. وأعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يظهر احتراماً للتعبير عن إرادة ناخبي دارفور، خاصة إزاء خلفية الاستفتاءات الأخيرة في أفريقيا وأوروبا. وقد أصبحت لهجة القرارات بشأن دارفور سلبية بشكل متزايد عاماً بعد عام. ولدينا انطباع بأن الهدف الوحيد للقائمين على صياغة تلك القرارات والمشاركين فيها هو أساساً تكثيف الضغط على حكومة السودان، باستخدام كل فرصة تتاح لهم. وللأسف، فإن العملية المختلطة هي التي كثيراً ما تجد نفسها رهينة لتلك الألعاب السياسية.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تقدّر الصين تكريس حكومة السودان لتعزيز الحوار الوطني، والسلام والاستقرار في إقليم دارفور، وتنميته الاقتصادية، والتنظيم الناجح للاستفتاء في دارفور. وترحب الصين بجهود الوساطة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبتوقيع حكومة السودان على الاتفاق الذي اقترحه الفريق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الجماعات المسلحة المعنية والمعارضة على التعجيل بتوقيع اتفاق خريطة الطريق والمشاركة في الحوار الوطني وتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لقضية دارفور.

وتقدر الصين عمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل تعزيز العملية السياسية في دارفور، والوساطة وحل النزاعات بين المجتمعات المحلية، والمساعدة في توفير الإغاثة الإنسانية. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تحترم بشكل فعلي سيادة البلدان المضيفة وسلامتها الإقليمية وتصغي إلى رأيها، وأن تُعدّل نطاق ولاية العمليات في الوقت المناسب تمشياً مع التغيرات في الظروف والاحتياجات المحلية.

وترحب الصين بما تقوم به الحكومة السودانية من عمل لأجل مساعدة العملية المختلطة في تنفيذ ولايتها. ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمانة العامة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية الاستفادة من الآلية الثلاثية الأطراف والمنبر الذي يوفره الفريق العامل المشترك لتعزيز الاتصالات والتشاور، ومعالجة أي مشاكل تنشأ خلال التعاون على النحو الواجب، والسعي إلى صياغة استراتيجية خروج للعملية المختلطة تكون عملية ومعقولة في أقرب وقت ممكن.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن تأييدها لعمل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونعرب عن تقديرنا لإسهامها القيّم في تحقيق الأولويات الاستراتيجية للمهمة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وتيسير الحصول على المساعدة الإنسانية والوساطة، بما في ذلك من خلال منعها لنشوب النزاعات وتخفيف حدتها وتعزيزها الحوار على مستوى القواعد الشعبية.

كذلك ندين إدانة قاطعة الهجمات ضد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وموظفيها، ومرافقها. فينبغي أن تُحترم حصانتها وفقا للقانون الدولي. ونود أيضا أن نكرر دعوتنا أطراف الصراع إلى تقديم كل الدعم الممكن إلى العملية المختلطة، لكي تتمكن من تنفيذ الولاية التي أنيطت به تنفيذا كاملا وفعالا، في إطار التعاون الوثيق مع حكومة السودان.

لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية لصالح القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦)، الذي يجدد ولاية العملية المختلطة مدة سنة واحدة. ونحن على اقتناع بأنه من الضروري الحفاظ على وحدة مجلس الأمن في التعامل مع هذه المسألة الهامة، والحفاظ على دعمنا للعملية المختلطة. ويحدونا الأمل أن تسود هذه الروح الإيجابية نفسها في تعزيز الحل التفاوضي للصراع الذي طال أمده والذي لا يزال يؤثر على هذا البلد الأفريقي الشقيق، ولا سيما منطقة دارفور.

وفي هذا الصدد، تؤكد فنزويلا من جديد أن الحل السياسي وليس الحل العسكري هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع في دارفور، من خلال إجراء حوار مباشر وشامل بين أطراف الصراع دون أي نوع من الشروط المسبقة، مما يفضي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية والسلام الدائم في هذا البلد، وتسوية الحالة الإنسانية المعقدة جدا هناك. لذلك، ندعو الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما جيش تحرير السودان/عبد الواحد، إلى الانضمام إلى اتفاق خارطة الطريق، الذي نعتقد أنه سيكون بمثابة الأساس لتحقيق السلام الدائم. ونعتقد أيضا أن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تشكل إطارا ينبغي استعماله كأساس للمفاوضات بين أطراف الصراع، واستكماله بمبادرات من قبيل الحوار الوطني الذي عقدته الحكومة في الخرطوم، والحوار والتشاور الداخليين في دارفور.

وفي ذلك الصدد، ومع اعتبار تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور خطوة إيجابية، يرحب وفد بلدي بالاستفتاء حول الوضع الإداري في دارفور، الذي جرى في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل، وشارك فيه أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين المؤهلين، وعمل فيه الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بصفة مراقبَين. كما نعتقد أن الجهود التي يبذلها الفريق

الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق تادو مبيكي، باعتباره فريق الوساطة الرئيسي، هي جهود هامة لتنشيط عملية السلام وإنهاء الصراع، الأمر الذي نكرر دعمنا الكامل له.

أخيرا، ندعو الأطراف إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تمشيا مع الصكوك القانونية ذات الصلة. ونعرب أيضا عن دعمنا القوي لعمل الاتحاد الأفريقي، استنادا إلى إيجاد الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) الذي يجدد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور لمدة سنة أخرى. وترحب الولايات المتحدة بإعلان حكومة السودان مؤخرا وقف الأعمال القتالية من طرف واحد في جنوب كردفان والنيل الأزرق. ونود أن يشمل ذلك الإعلان منطقة دارفور، لأنه من المؤسف أن القتال من جانب الحكومة ووكلائها مستمر في دارفور.

إن من شأن وقف الهجمات العسكرية والقتال في جميع تلك المناطق أن يجلب الإغاثة إلى آلاف السودانيين الذين تشتد حاجتهم إليها، ويهيئ بيئة للحوار الذي يفضي إلى حل سياسي. فالسلام الدائم لن يتحقق إلاّ من خلال حل تفاوضي يعالج العوامل السياسية والأمنية الرئيسية للصراعات في جميع مناطق السودان. وما فتئ المدنيون يعانون في دارفور، إذ وفقا للأمم المتحدة، هناك ما لا يقل عن ٨٠ ٠٠٠ من المشردين الجدد في عام ٢٠١٦ وحده، وأكثر من مليوني شخص من المشردين داخليا في حاجة إلى المعونة ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم.

وفي غياب اتفاق سياسي شامل، وفي مواجهة هذه الاحتياجات الملحة، تضطلع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بدور حاسم في حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور. وأي دعوات توجه إلى البعثة لمغادرة السودان تكون سابقة لأوانها على الإطلاق. ونحث حكومة السودان على تمكين البعثة من الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن، بما في ذلك عدم وضع قيود على حريتها في التنقل، أو على احتياجاتها من المواد الغذائية والإمدادات اللازمة. ونحن نعلم أنه اعتبارا من ٢٣ حزيران/يونيه، فإن جميع الشحنات الغذائية العائدة للعملية المختلطة والمحتجزة في بورتسودان من جانب حكومة السودان قد حظيت بالموافقة على الإفراج عنها. وإننا نرحب بهذا التطور، وندعو حكومة السودان إلى الافراج فورا عن قرابة ٣٠٠ من الحاويات المتبقية التي تتضمن معدات تشتد الحاجة إليها، وذلك امتثالا لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة.

وأود أن أتناول بإيجاز تقرير الفريق العامل المشترك، الذي أثاره بعض الزملاء. من المؤكد أن الولايات المتحدة ترحب بالتعاون بين حكومة السودان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وتشجع على تنفيذ ولاية العملية المختلطة بكفاءة وفعالية. ولكن يجب أن نكون واضحين حيال أن مجلس الأمن، بغية القيام بأعماله، سيظل يعتمد في المقام الأول على التحليل والمشورة من الأمين العام عن الحالة في البلدان المدرجة في جدول أعمالنا.

نحن نعتقد أن تقرير الفريق العامل المشترك يقلل من أهمية القتال الدائر في دارفور، ولا يتماشى مع التقرير الخاص للأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الافريقي (S/2016/510). فعلى سبيل المثال، يذكر الفريق العامل المشترك أنه ”لا توجد تحركات للمتمردين في أربع ولايات“، لكن التقرير الخاص يجد أن الجيش السوداني زعم تحقيق انتصارات عسكرية جنوب دارفور في وقت سابق من هذا العام، وأجرى تفجيرات بالقنابل في وسط دارفور، وطارد المتمردين في شمال دارفور خلال كانون الثاني/يناير.

علاوة على ذلك، نعلم من السنوات العشر الماضية أن المتمردين يتنقلون على الدوام، وأي كلام عن تنقلهم في وقت ما ليس بالضرورة مؤشرا على اتجاه أوسع نطاقا. كذلك، كيف نفسّر استنتاجات الفريق العامل بأن ”إمكانية الوصول متاحة لمعظم الدوريات“ إزاء استنتاجات التقرير الخاص بأنه ”لا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تواجه قيوداً شديدة على إمكانية الوصول وحرية التنقل في دارفور“ (S/2016/510)، الفقرة ٤٨)؟

أخيرا، يؤكد الفريق العامل المشترك على بدء العودة الطوعية لشعب دارفور وتزويده بمساعدات الإنعاش المبكر، لكنه يتجاهل موجة التشريد التي حدثت في وقت سابق من هذا العام في جبل مرة، حيث عشرات آلاف المشردين داخليا بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

وفي النهاية، نكرر القول إن أي استراتيجية خروج للعملية المختلطة واضحة تماما. فهي ترتبط بإنجاز المعايير المتفق عليها بشأن عملية سياسية شاملة للجميع، وحماية المدنيين، ومنع أعمال العنف. ونحن نتطلع إلى إحراز التقدم في تحقيق هذه المعايير.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن المملكة المتحدة، بما أنها هي التي تولت صياغة نص مشروع قرار مجلس الأمن بشأن دارفور، ترحب ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) بالاجماع، وهو القرار الذي يمدد فترة العمل الهام الذي تقوم به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة سنة أخرى. كما أرحب بالروح البناءة التي أبداها جميع أعضاء مجلس الأمن لدى العمل معنا خلال المفاوضات.

إن الحالة في دارفور ما فتئت تتصف بالبؤس بالنسبة إلى العديدين. فقد فرّ ملايين الناس من ديارهم. وهناك الملايين من الناس بحاجة إلى مساعدات إنسانية لمجرد البقاء. وبالنسبة إلى المملكة المتحدة، فإن الحاجة إذاً إلى العملية المختلطة واضحة. وهذا القرار هو أكثر بكثير من مجرد تجديد للولاية؛ إنه التزام حيوي من جديد بحماية المدنيين في دارفور، وتحسين إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم الوساطة سواء بين الحكومة والجماعات المسلحة في دارفور، أو في أوساط المجتمعات المحلية. وثمة توازن يقيمه هذ النص. فهو يتيح للعملية المختلطة توفير الحماية والدعم اللازمين للفئات الضعيفة في دارفور، ولكنه يسعى أيضا إلى المساعدة في تحقيق التقدم بشأن تنفيذ المعايير التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تمكين العملية المختلطة من مغادرة دارفور، حسبما قال زميلي المصري وغيره من الزملاء الآخرين للتو.

وباتخاذ هذا القرار بالإجماع اليوم – ولعلي أتفق تماما مع تعليقات زميلي الفنزويلي بشأن أهمية الإجماع – نكون قد أرسلنا رسالة هامة إلى العملية المختلطة وإلى شعب دارفور بتوفير الدعم لهما. وبالنسبة إلى حكومة السودان، إنها رسالة صادقة ولكنها عادلة.

وبهذا القرار، فإننا لم نُدِر ظهورنا للحالة في دارفور، بل أعربنا بوضوح عن شعورنا بالقلق إزاء القتال في جبل مرة وأثره على المدنيين، وخصوصا عمليات القصف الجوي. ودعونا حكومة السودان أيضا إلى كفالة وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والعاملين في المجال الإنساني دون قيود، فضلا عن الإفراج عن جميع الشحنات التابعة للعملية المختلطة. ومن الضروري أن تتوفر للعملية الأغذية والمعدات التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها. ونرحب بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا في هذه المسألة ونثق باستمراره.

ونرحب بالتطورات الإيجابية في مجالات أخرى، من قبيل اعتماد حكومة السودان خطة عمل لحماية الأطفال من الانتهاكات في حالات النزاع المسلح. ورحبنا أيضا بتوقيع

الحكومة على اتفاق خريطة الطريق التي اقترحها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ. ونحث الجماعات غير الموقّعة على الانضمام إليه والتوقيع على هذه الوثيقة الهامة.

وإنني على ثقة بأن هذا القرار يوفر الأساس لإقامة علاقة قوية بين المجلس والاتحاد الأفريقي والعملية المختلطة وحكومة السودان. وآمل أن يمكّننا جميعا من العمل معا بروح من التعاون المتبادل لما فيه مصلحة أولئك الذين يعانون في دارفور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أرجو أن أعبِّر عن الشكر والتقدير لأعضاء المجلس جميعا، وخاصة أولئك الذين استمرت اتصالاتنا بهم منذ طرح مشروع قرار تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من قبل الأمم المتحدة. وأرجو أن أعبّر عن عميق تقديري لكل من سعى وحاول أن يضع وجهة نظر بلادي والحقائق المجردة التي قُدِّمت والتي قدمناها عن الوضع في دارفور، موضع عنايته ودراسته.

وأرحب بالتقييم العام لأعضاء هذا المجلس الموقر من خلال كلماتهم اليوم عن تحسُّن الأوضاع في دارفور. ولسنا نعتمد في تقييمنا للأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور على وثيقة صدرت هنا أو هناك فحسب، ولنا في ذلك الكثير مما نستشهد به ونستدل، ولكننا نعتمد تماما على الحقيقة الواقعة والماثلة على الأرض، دون أن تصطبغ بموقف أو رأي أو هدف مسبق يلوِّن الحقيقة بل ويغتالها في كثير من الأحيان.

وعليه، فإن دارفور اليوم خالية من التمرد، خالية من الحركات المسلحة. وإن وجود هذه الحركات المسلحة هو الذي أدى إلى نشر قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور حتى عام ٢٠٠٦، ومن ثم أدى بعدها إلى نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٧. هذا هو سبب وجود البعثة في دارفور، وإذا زالت علة وجودها زال سبب وجودها. إن العملية المختلطة لم تأت لغير ذلك، لم تأت مثلا لتأمين وارداتها من ميناء بورتسودان على البحر الأحمر وهو أمر نتركه، أو هكذا ينبغي أن يكون، للأجهزة الإدارية الأدنى.

إن ما شهدته ولايات دارفور الخمس في غضون الفترة المشمولة بتقرير السيد الأمين العام (S/2016/510) والتي يغطيها كذلك القرار ٢٢٩٦ (٢٠١٦) الذي اعتمده المجلس الآن هو أمر لا يمكن إنكاره ولا يمكن تغييبه أو الافتراء فيه وعليه.

إن القرار الذي تم اعتماده اليوم ٢٢٩٦ (٢٠١٦) لتمديد ولاية بعثة العملية المختلطة لعام آخر قد حفل بالعديد من التناقضات في فقراته مع بعضها بعضا، ومع الحقائق على الأرض التي نعايشها في دارفور الآن في كل المجالات. فبعد انتهاء العمليات العسكرية في معظم أنحاء دارفور، وآخرها في جبل مرة، بدأ التحسن في الأوضاع الإنسانية، فشهدت دارفور عودة طوعية للنازحين بلغت حتى الآن ٨٠٠٠٠٠ نازح عائد بحسب تقرير مفوضية العون الإنساني الصادر في أيار/مايو ٢٠١٦، كان آخرها العودة الطوعية للنازحين بعد أحداث جبل مرة والتي بلغت ٢٤ ٠٠٠ نازح حسب إفادات قطاع العملية المختلطة في ولاية وسط دارفور الذي زار مناطق جبل مرة قبل ثلاثة أيام فقط. كذلك التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة جمع السلاح من المدنيين والجهود المبذولة في إطار الحل السياسي عبر تنفيذ بنود وثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي ظلت وستظل المنبر الوحيد المتفق عليه دوليا لتحقيق الأمن والاستقرار في دارفور.

إن دارفور اليوم خالية تماما من أي وجود عسكري منظم للحركات المسلحة، كما قلت، والتي عاثت فسادا في دارفور منذ العام ٢٠٠٣، حيث أن العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة السودانية في منطقة جبل مرة أوقفت تمادي حركة عبد الواحد، وأوقفت قطعه للطرق واستهدافه للمدنيين

ولسلامة الطرق البرية التي تربط المنطقة ببقية أنحاء السودان. وقد مكّنت تلام المدارس ولأول مرة منذ ثلاثة عشر عاما – أكرر ثلاثة عشر عاما – من الذهاب إلى مدارسهم والجلوس لامتحانات الشهادة السودانية بعد أن تجاوزت أعمارهم المرحلة العمرية المعتادة لتلاميذ المدارس. وهذا هو كل ما وجده الأطفال من حركة عبد الواحد التي هددت آباءهم وأمهاتهم بدمار الممتلكات والأرواح إذا لم يرسلوا أبناءهم إلى معسكراته ليقاتلوا معه.

بناء على ما سبق من حقائق لا ينكرها إلا صاحب غرض، فإن الحكومة السودانية هي التي طلبت منذ عام ٢٠١٤ أن تبدأ العملية المختلطة تنفيذ استراتيجية الخروج. وبموجب هذا الطلب تم تكوين فريق العمل المشترك المؤلف من الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقام هذا الفريق بزيارتين تقييميتين للأوضاع في ولايات دارفور الخمس، وكانت آخرها في أيار/مايو المنصرم، حيث أثبت هذا الفريق وبصورة جلية لا يشوبها لبس أو غموض في الحقائق أن الأوضاع في دارفور قد تطورت تطورا كبيرا يمكن معه تقليص قوات العملية المختلطة وسحبها من عدد من المواقع، إلا أن البعض في هذه المنظمة الدولية للأسف، رفض الاتفاق على هذه التوصية بالرغم من أنها وجدت قبولا من ممثلي الاتحاد الأفريقي، المنظمة الإقليمية التي تأخذ توصياتها بعدا مهّما في قرارات مجلسكم الموقر هذا. ومن هذا المنطلق فإننا لا نرى مبررا البتة لما ذهبت إليه الفقرة ٢٧ من قرار مجلسكم ٢٢٩٦ (٢٠١٦) التي تحاول اختزال مهمة فريق العمل المشترك في رفع توصيات قد يُعمَل بها أو تُهمَل كلية. وهذا أمر ترفضه الحكومة السودانية تماما.

وأرجو أن أنقل إليكم تأكيد الحكومة السودانية القاطع الذي لا حياد عنه أهمية أن يستمر عمل الفريق المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية الخروج بالصورة التي تم الاتفاق عليها في الاجتماعات السابقة. ولا بد لي من التأكيد أن حكومة بلادي ترى في ما تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة، ممثلة في إدارة عمليات حفظ السلام، من تلكؤ وتسويف عاملا لا يخدم على الإطلاق مساعي التعاون والتنسيق التي تبذلها الحكومة السودانية مع العملية المختلطة وهذه الإدارة. ولا بد من أن تأخذ هذه الإدارة طلب الحكومة السودانية وضع استراتيجية الخروج بالجدية والاحترام اللائقين، وأن تبتعد عن المراوغة والتسويف. إن طلب الحكومة السودانية وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة بعد مرور تسعة أعوام تم فيها إنجاز الكثير، لهو السبيل الوحيد لتأكيد نجاح البعثة في مقاصدها.

إن الحكومة السودانية على استعداد تام لإجراء زيارة تقييم ثالثة إلى ولايات دار فور اليوم قبل الغد لتثبيت الحقائق التي لا يريد البعض الإقرار والاعتراف بها. وختاما، بالرغم من هذه الصعوبات والعقبات، فإننا نؤكد ونعيد التأكيد مرة بعد أخرى على تصميمنا على تحقيق السلام والأمن وعودة النازحين في دار فور وعلى التعاون الكامل والصادق والنزيه والمبرأ من أي هوى لبناء وطننا الذي نحبه وللإسهام بذلك في سلام العالم وأمنه.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.